بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس السادس - شرح مختصر على البيقونية (4)

... وما أتى مدلَّسا نوعان

الأول الإسقاط للشيخ وأن ... ينقل عمن فوقه بـ عن وأن

والثاني لا يُسقطه لكن يصف ... أوصافه بما به لا ينعرف

التدليس هو من الأعمال القبيحة التي وُجِدَت في الرواية, ولها دوافع مختلفة: بعضها جيدة وفيها فائدة (مهضومة) لا تؤثر بصحة الرواية وبعضها ليست جيدة.

من الدوافع المهضومة: كأن الراوي لا يُدلِّس إلا عن ثقة, فقد يسقِط الثقة من باب العلو بالإسناد, ولكن إسقاطه لا يغير من حقيقة الأمر شيء وإن كان قد يغير من الحكم على الرواية إذا لم نعرف أنَّه ثقة.

من الدوافع الغير جيدة: أن يرى الراوي أن هذا الرجل ضعيف فوجوده بالرواية غير جيد فيحذفه من الإسناد.

لذلك فبعض المحدثين شدد فيه تشديد كثير كالإمام شُعبَة وكان يقول بالتدليس قولاً عظيماً جداً.

التدليس درجات وأنواع وأشكال وصور وفيها مهارات في بعض الأحيان وحِيَل, كتدليس القطع مثلا يقول: "حدثنا" ويسكت ثم يقول "يا فلان هات الماء" فالمستمع يظنها: حدثنا يا فلان هات الماء. والدافع هو كي لا يكذب.

تدليس الإسناد: أن يروي الراوي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمعه منه بطريقة موهِمَة محتملة للسماع وغيره, غالباً يكون فيه انقطاع معين.

مثال: الشيخ احمد يقول: شيخي زياد ودائماً أسمع منه وأروي عنه, وجميعكم يعرفون أنني أروي عن زياد دائماً, ففي رواية معينة لم أسمعها منه وسمعتها من سعد, فأحس بأنها صعبة أن أروي عن شيخي حديثاً عن طريق سعد !

فأقول: قال زياد, الناس بشكل عام يظنون أنني سمعته من زياد, لأنني أصلاً دائماً أروي عن زياد وهو شيخي, لكن لأنني لا أريد الكذب فأنا لم أقل حدَّثني أو سمعت لأنني بذلك أكون كذبت, فأقول: قال زياد.

تدليس الشيوخ: شيخي زياد لقبه "أبو الزبير" وله لقب ثاني وهو "أبو طلال", فآتي وأقول سمعت حديثاً من زياد, ومرَّة أخرى أقول سمعت من أبو الزبير وأذكر نفس الرواية, فالناس يظنون أنني سمعت الحديث من شيخ آخر ثم أقول في مجلس آخر وحدثني أبو طلال.

قد يُكتشف التدليس – يكون من العلل الخفية – عبر تعدد الطرق, وهناك مُحدثين كبار متخصصين في كشف التدليس

مثال: بعض المحدثين يدلسون في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى يذكرون الواسطة – الشيخ الذي حذفه ودلَّس – في الرواية في مجلس آخر.

الأعمش مثلا مدلس, فتجده يقول في بعض الأحاديث: قال أبو صالح (تابعي من تلاميذ أبو هريرة) عن أبي هريرة رضي الله عنه, وتجده في مواطن أخرى يقول حُدِّثتُ عن أبي صالح – أي هناك شخص مجهول بينه وبين أبو صالح –, وبعض الأحيان تجدها عن الأعمش عن رجل عن أبي صالح, فهذه تُكتَشف بعد جمع الطُرُق.

ابن المديني يقول عن حديث في الحج رواه محمد بن اسحاق عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس, فقال: كنت أظن هذا الحديث من صحيح حديث ابن اسحاق فإذا هو قد دَلَّسه.

كيف عرف؟ وقف بعد ذلك على رواية لابن اسحاق فيها ذكرٌ للواسطة.

كيف نتعامل مع التدليس ؟ هناك تفصيلات كثيرة جداً.

ما الحكم في الحديث المدلس ؟

في قاعدة مشهورة ولكنها تحتاج إلى تحرير ليست دقيقة جداً: لا يُقبَل حديث المدلس حتى يصرِّح بالسماع.

مثلا: هذا الحديث فيه مدلِّس وقد عَنعَنَ, وهذا الحديث ضعيف لأنه لم يُصرِّح بالسماع.

هذه القاعدة ظاهرياً مريحة, وطبعاً المدلسون محصورون, هناك كتاب ابن حجر في مراتب المدلسين. وفي الكتاب بعض الإشكالات لأنه أدخل في المدلسين من ليس منهم

القاعدة تقول: إذا وجدت في الإسناد راوٍ مدلس فلا تقبل حديثه حتى تجد تصريحه بالسَّماع, فهم لا يقبلون من المدلِّس أي حديث بالعَنعَنة, ولكن هذا في صنيع المتقدمين عملياً ليس دقيقاً, لأنه قد يقبلون بعض أحاديث المدلِّسين, فليس عندهم صرامة أو حُكُم واحد ظاهر.

مثال: في علل بن أبي حاتم يذكر علل وأشياء كثيرة ثم يقول فلعلّ فلاناً دلَّسه, مع أنه بالعنعنة, فلو كانت العنعنة علَّة ظاهرة في حديث المدلِّس لكان من البداية قال لك فيه فلان مدلس وفيه عنعنة فيرده.

كيف نعرف الحديث المدلَّس؟

بعضهم قال بمجرد عدم ذكره للسماع وبعضهم قال بالنظر في القرائن المتعلقة بالرواية والتي قد تكشف لنا أنه دلَّس أو لم يدلِّس. وهذا متعلق بمن ليس مكثراً من التدليس, **وأما المكثر من التدليس فيكادون يتفقون على أنَّه لا يُقبل منه**.

وما يخالف ثقة فيه الملا ... فالشذ والمقلوب قسمان تلا

إبدال راوٍ ما براوٍ قسم ... وقلب اسناد لمتن قسم

ذكر هنا صورة من صور الشاذ وهي ما خالف فيه الثقة الثقات, وتكلمنا عن أن هذه صورة من صور الشاذ وذكرنا صورة أخرى عائدة إلى التفرد وليس إلى التعدد, فعندما نقول ما خالَف يعني نحن نتكلم عن التعدد (تعدد الطرق), وكلمة شاذ من الناحية العملية في الحكم على الحديث قليلة جداً جداً وبالتالي فلا تستحق كبير عناء في البحث والتنقيب

المقلوب: قسمان إما إبدال راوٍ براوٍ وإما إبدال إسناد بمتن, وهناك أيضاً نوع آخر لم يذكره وهو أن يكون هناك قلب في جمل المتن نفسه.

والقلب بالإسناد غالباً يكون بالاشتباه بالأسماء والقلب بين الاسناد والمتن يكون ابدال سند الحديث بسند حديث آخر, ويعبرون عنه بقولهم: دخل عليه حديث بحديث **وهذا كله داخل ضمن دائرة العلل**, والقلب الذي لم يذكره هو القلب في داخل المتن نفسه في الجمل يعني مثلا: حتى تعلم يمينه ما أنفقت شماله بينما الصواب حتى لا تعلم شماله ما أنفقت يمينه.

وهذا مروي في الصحيح ولكن هذه الرواية فيها قلب خاطىء, ومثلا القلب الذي حصل بين ابن ام مكتوم وبين بلال إن بلال يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن ام مكتوم بعضهم قلب القضية.

والفرد ما قيدته بثقة ... أو جمع أو قصر على رواية

هنا يتكلم عن نوع من أنواع الفرد أو الغريب وهو الفرد النسبي فالفرد أو الغريب قسمان: إما أن يكون غريباً مطلقاً يعني حديث لا يُروى إلا من طريق واحد أو من وجه واحد ولو في طبقة واحدة.

النسبي: وبعض الأحيان يكون الحديث متعدد الطرق ولكنه من جهة ما يكون غريباً أو فرداً.

مثال: حديث يُروى عن ابن عمر وعائشة وأنس رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فهذا الحديث يرويه عن عائشة جماعة وعن أبي هريرة جماعة وعن أنس واحد فيقول لك هذا حديث غريب عن أنس.

بينما هو في الحقيقة حديث مشهور (رواه ثلاثة).

هنا يقول لك أن النسبية قد تكون جماعية, فالفردية ليست في الشخص وإنما بالثقة, فيقول لك ما قيدته بثقة: هذا الحديث لا يرويه من الثقات إلا فلان, ممكن يكون رواه 15 ولكن كلهم ضعفاء فهنا نوع من الفردية ليست بالتفرد بالرواية وإنما بالصفة (أنه ثقة).

أو جمع أو قصر على رواية

كأن يكون متفرداً بهذا الحديث أهل بلد لذلك يعتبر فرداً نسبياً, يقول لك هذا الحديث تفرد به أهل الشام, قد يكون رواه أربعة عن ثلاثة عن اثنان, على كل حال هذه مصطلحات فلا تستنكر قول لأحد الحفاظ هذا تفرد به أهل الشام.

وما بعلة غموض أو خفا ... معللٌ عندهم قد عُرِفا

هنا ذكر العلَّة وذكر الغموض والخفاء وفي الحقيقة فإن مصطلح العلَّة أو المعلل أو مُعَل أو معلول في جدل وخلاف طويل في الناحية اللغوية.

هنا ذكر القيد الأشهر للعلة لأن الصور الأشهر للعلة كثيرة جداً, لذلك فالقيد الأشهر للعلة هو الخفاء قادح خفي, بينما قد تطلق العلة على الأمر الظاهر, فقد يقول لك هذا الحديث علته فلان كأن يكون ضعيف أو حديث فيه علة

مثلا فلان لم يسمع من فلان, وقد أطلق الترمذي في آخر الجامع في العلل الصغير كلمة معلول على حديث ليس فيه إي إشكال من ناحية الإسناد لا ظاهرا ولا خفي وإنما هو منسوخ فذكر أن علَّته النسخ.

الأشهر في العلل هو الخفاء وأبرز طريقة لإشهارها هي جمع الطُرق, إذا كي نكتشف العلَّة بالحديث يجب أن نجمع طرقه فإذا جمعنا الطرق وقارنا بينها قد نكتشف أن هناك إشكال فيمن كان في رأينا أن ظاهره الصحة, ما هي صورة هذا الإشكال ؟

يمكن أن تكون مخالفة ثقة لمن هو أوثق منه, ويمكن أن تكون مخالفة الضعيف للثقة, ويمكن أن تكون دخل حديث بحديث أو إسناد في حديث, ويمكن أن تكون تدليساً ... وهو خطأ يُستخرج من جمع الطرق والمقارنة بينها.

والعلة من أشرف مجالات وعلوم الحديث ولا يقدر عليه إلا القلَّة, لما مات أبو زرعة رحمه الله سُئِل عمن يُحسن هذا الفن قال لا أدري ذهب من يُحسن هذا الفن

وذو اختلاف سندٍ أو متن ... مضطرب عند أُهَيلِ الفن

يقول أن الحديث الذي يقع فيه اختلاف في إسناده ومتنه يكون مضطرباً, وهذا الكلام يجب أن يُقَيَّد لأنه لو بقي على عمومه هذا وإطلاقه هذا لما كان مستقيماً مع الواقع العملي ولا أظنه يقصده.

ففي الصورة التي ذكرناها بين سفيان ومالك عن الزهري هذه فيها اختلاف, طيب هل يعتبر مضطرباً ؟ لا.

إذا الإختلاف الذي ذكره يجب أن يقيد بنوع معين من الإختلاف وهو الإختلاف الشديد الذي يصعب معه تمييز وجه الصواب, أما مثلا خلاف مالك ومعمر ويونس وعُقَيل وشعيب في طرف وسفيان بن عيينة في طرف هذا سهل الترجيح فلا يعتبره مضطرباً.

لكن لو قلنا مثل الحديث الذي رواه الترمذي في البدايات في الطهارة مداره على أبي اسحاق رواه عنه أربعة أطراف بعض الأطراف فيها أكثر من راوي كل طرف من الأطراف الأربعة رواه على وجه يختلف تماماً عن الآخر وكلهم ينتهون إلى ابن مسعود رضي الله عنه. قال الترمذي: هذا حديث مضطرب الإسناد وقد سألت محمد بن إسماعيل عنه (البخاري) فلم يقضي فيه بشيء وسألت الدارمي فلم يقضي فيه بشيء.

اشتهر في الكتب المتأخرة الحديثية تقييد المضطرب بأنه الذي لا يترجح فيه وجه على وجه لاختلاف الأوجه وتضاربها.

وهذا القيد غير صحيح لكنه يدل على الخطأ أي هناك من أخطأ بالرواية ولكن لتلابس القضية وتشابك الأوجه يصعب الترجيح, أما أنَّه لا يمكن الترجيح ويُجعل هذا قيد للحكم بالإضطراب فهذا فيه نظر وهذا من إشكالات تقييدات بعض المتأخرين, بل إن القول بأنه يوجد رواية لا يمكن الحكم بالصواب فيها هذا فيه نظر أصلا من ناحية الوجود حتى فضلا عن أن يُقَيَّد المصطلح به, لذلك فإن هذا الحديث الذي حكم فيه الترمذي بأنه مضطرب رجَّح فيه وجه وبين وجه الترجيح لماذا, وكان بسبب اختصاص الراوي الذي رجحه بأبي اسحاق فقال لأن إسرائيل هو أوثق من روى أو أعلم من روى عن أبي اسحاق من هذه الوجوه ثم قال وكأن البخاري ترجح له وجه بعد ذلك لذلك هذا الحديث في صحيح البخاري لكن البخاري رجح وجه غير الوجه الذي رجحه الترمذي.

أسئلة المقطع الرابع: إختر الإجابة الصحيحة:

- أن يروي الراوي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمع منه بصيغة موهمة بالسماع فهذا هو:

أ - تدليس الشيوخ ب - تدليس السماع ج - تدليس الإسناد

- من المحدثين المتقدمين الذين كانوا يشددون في قضية التدليس:

أ - الأعمش ب - شعبة ج – الزهري

- ذكر الشيخ في شرح البيقونية " ما يخالف فيه الثقة الثقات تعريفا لـ:

أ - الشاذ ب - المنكر ج – المقلوب

- في نظم البيقونية ذكر الناظم نوعين من أنواع الحديث " المقلوب " و الصحيح أن أنواعه:

أ - 2 ب - 3 ج - 4